بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

ويمكن أن يقال: إن ظاهر كلام النجاشي والشيخ الطوسي عليهما الرحمة أن علي بن إسماعيل الميثمي هو المتكلم وهو المحدث، حيث نسب له الشيخ النجاشي كتابي النكاح والطلاق والمتعة بعد أن نص على أنه من وجوه المتكلمين، وذلك بقوله: (**علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار أبو الحسن، مولى بني أسد، كوفي، سكن البصرة وكان من وجوه المتكلمين من أصحابنا، كلّم أبا الهذيل والنظام. له مجالس وكتب، منها: كتاب الإمامة، كتاب الطلاق، كتاب النكاح، كتاب مجالس هشام بن الحكم، كتاب المتعة**) [رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي، باب علي، ص٢٥١، رقم ٦٦١]، وظاهره أن المتكلم هو نفسه المحدث، حيث نسب إليه الكتابين: كتاب النكاح وكتاب الطلاق، وغيرهما.

وقال الشيخ الطوسي: (**علي بن إسماعيل بن ميثم التمار، وميثم من أجلة أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام، وعلي هذا أول من تكلم على مذهب الإمامية**) أي أول من بدأ الحديث في علم الكلام (**وصنّف كتاباً في الإمامة سماه الكامل، وله كتاب الاستحقاق، رضي الله عنه**). وعده في رجاله من أصحاب الرضا عند ذكر أصحابه عليه السلام قائلاً: (**علي بن إسماعيل الميثمي**).

وأعقب المحقق التستري [في قاموس الرجال ج٢ ص٣٩٥] بقوله: (**علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم، وجعله**) يقصد الشيخ الطوسي (**أول متكلم من الشيعة مع أنه كان تلميذ هشام بن الحكم، وكان هشام متكلم الشيعة بل الإسلام**). ويؤكد كلام التستري رحمه الله أنه من كتبه – كما نقلنا – مجالس هشام بن الحكم، مما يعني أنه عُني بتدوين مناظرات ومجالس هشام بن الحكم.

كما ذكر الكشي عنه لما سمع وهو في السجن بمقتل هشام بن الحكم [ص٢٦٣]: (**قال: إنا لله وإنا إليه راجعون على ما يمضي من العلم إن قتل، فلقد كان عضدنا وشيخنا والمنظور إليه فينا**)، وظاهر الكلام أن هشام بن الحكم شيخه، وعلي بن إسماعيل الميثمي نفسه هو الذي ذكر الصدوق عليه الرحمة في مشيخة الفقيه أن في طريقه إلى كتابه صفوان بن يحيى.

وبناءً على ذلك: فإن دعوى الاشتباه التي يراها بعض الأعلام في كلام الصدوق والنجاشي بعيدة

جداً، بلحاظ أن المسافة الزمنية بين الصدوق وبين علي بن إسماعيل الميثمي ليست مسافة طويلة، فالصدوق عليه الرحمة متوفى عام (٣٨١هج)، وعلي بن إسماعيل الميثمي من أصحاب الرضا وكان معاصراً لابن أبي عمير وصفوان، وابن أبي عمير كان متوفى عام (٢٢٠هج)، فليست المسافة بين عام (٢٢٠هج) و(٣٨١هج) مسافة طويلة جداً بحيث يكون تطرق الاشتباه وارداً عرفاً في زعمه أن في طريقه إلى كتاب علي بن إسماعيل الميثمي الوارد في الفقه صفوان بن يحيى، وكذلك ليست الفاصلة الزمنية بين النجاشي المتوفى عام (٤٥٠هج) وبين زمان تداول كتب الميثمي في الفقه كما في عهد الصدوق المتوفى عام (٣٨١هج) طويلة بحيث يكون تطرق الاشتباه إلى النجاشي في نسبة كتابي النكاح والطلاق إلى علي بن إسماعيل الميثمي المتكلم احتمالاً عرفياً.

والنتيجة: أنه لو كنا وهذه العبارات لقلنا بأن علي بن إسماعيل الميثمي الجليل القدر هو المتكلم، وهو المحدث، وهو الذي للصدوق طريق صحيح لكتابه، بغض النظر عن الإشكال الأول.

ولكن في مقابل ذلك قد يثار عدة إشكالات:

الإشكال الأول: أن صفوان في طبقة مشائخه لا في طبقة الرواة عنه، بشهادة أن في الكافي والمعاني والعلل للصدوق وفي التهذيبين وثواب الأعمال روايات متعددة قد تبلغ عشراً تقريباً عن علي بن إسماعيل عن صفوان، فعلي بن إسماعيل راوٍ عن صفوان بمقتضى تلك الروايات لا أن صفوان يروي عنه.

ولكن يمكن أن يجاب عن ذلك: بأنه لم يصرح في واحدة من هذه الروايات بأنه علي بن إسماعيل (الميثمي)، بل عبر في كامل الزيارات [ص٧٣] عنه بـ: **(علي بن اسماعيل بن عيسى عن صفوان)**، مما يظهر من كامل الزيارات أنه ليس الميثمي المبحوث عنه، وقد يمكن تأييد ذلك بما ذكره الكشي [ص٥٩٨ رقم١١١٩]: **(علي بن إسماعيل ثقة وهو علي بن السديّ، لقّب إسماعيل بالسدّي)**، ومقتضى ذلك أنه لم يحرز أن الراوي عن صفوان من هو المبحوث عنه وهو علي بن إسماعيل الميثمي.

الإشكال الثاني: أنه لا توجد رواية لصفوان عن علي بن إسماعيل الميثمي في كتب الحديث، بل الموجود في الاستبصار [ج٣ ص٢٠٢] وفي علل الشرائع [ج٢ ص٣٧٢] رواية صفوان عن علي بن إسماعيل (الدغشي)، مما يعني التعدد وأن من يروي عنه صفوان هو الدغشي لا الميثمي.

والجواب عن ذلك: أن صريح كلام الصدوق في المشيخة أن ما رواه في كتابه الفقيه في باب الوصية والقرض وغيره عن علي بن إسماعيل الميثمي فراويه صفوان بن يحيى،ولعله لقّب بـ(الدغشي)

كما لقّب بـ (الميثمي) نسبة إلى جده ميثم التمار، خصوصاً مع وحدة الطبقة، أي أن الطبقة بلحاظ الراوي والمروي عنه واحدة، ورفع اليد عن صريح كلام الصدوق مع قربه من زمان علي بن إسماعيل الميثمي بمجرد عدم وجود رواية في التهذيبين عن صفوان عن علي بن إسماعيل الميثمي غير متجه.

الإشكال الثالث: أن الشيخ الطوسي عبّر بأنه: (**أول من تكلم من الشيعة**)، وهذا يقتضي أنه من الطبقة الرابعة التي سبقت كل المتكلمين، أي أنه من الطبقة التي مارست الكلام في زمان الباقر عليه السلام، ولازم ذلك أنه غير علي بن إسماعيل المحدّث الذي هو من أصحاب الرضا عليه السلام كما نص عليه الشيخ، فهو متأخر عن الأول بطبقتين، أو فقل: إن علي بن إسماعيل الميثمي الذي يروي عنه الطفاوي والحسين بن سعيد وإسماعيل بن أبي زياد وداوود بن مهزيار وأخوه علي بن مهزيار ومن مشائخه حماد بن عيسى، في طبقة صفوان وابن أبي عمير فكيف يكون أول من تكلم؟!

ومن هنا اعترض المحقق التستري على الشيخ الطوسي بتعبيره أنه: (أول من تكلم)، مع أنه تلميذ هشام بن الحكم أول المتكلمين في الإسلام، إلا أن أول من عبّر عنه بهذا التعبير هو ابن النديم البغدادي في الفهرست [ص٢٢٣] بقوله: (**علي بن إسماعيل بن ميثم التمار أول من تكلم في مذهب الإمامة، وميثم من أجلة أصحاب علي عليه السلام، ولعلي من الكتب، كتاب الإمامة، كتاب الاستحقاق**)، مما يظهر أن الشيخ استنسخ نفس العبارة لابن النديم، وتبع الشيخ العلامةُ في الخلاصة [ف١٨ ب١ ص٩٣ ر٩] حيث نقل نفس عبارة الشيخ ونقل معها عبارة النجاشي، وتبعه أيضاً ابن داوود [ج١ باب العين المهملة/ ٢٣٨]: (**علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار أبو الحسن مولى بني أسد أول من تكلم على مذهب الإمامية [كش] كوفي سكن البصرة وكان من وجوه المتكلمين من أصحابنا كلم أبا الهذيل والنظام**).

ومن هنا نشأت المشكلة وهي كيف يعبر عنه ابن النديم بأنه (أول من تكلّم) والحال أنه قد سبقه المتكلمون ومنهم هشام بن الحكم الذي هو شيخه.

وقد حاول معالجة هذه النقطة [في كتاب شخصيت وانديشها كلامي علي بن إسماعيل ص٩٥] وأفاد: (– **نقلاً عن الشيخ حسن زاده الآملي – أنه حيث لا يحتمل كونه أول من تكلم فلا محالة يكون المقصود أول من صنف، وبناءً على ذلك فالمحتملات ثلاثة:**

الاحتمال الأول: أن الكتاب باسم "المجالس في الإمامة" نُسب إلى هشام بن الحكم، ولكن حيث إنه بتدوين ابن ميثم صار ينسب "أول من صنّف" إلى كل منهما.

الاحتمال الثاني: أن يكون المقصود بأول من كتب هو ابن ميثم، الذي ألّف كتابًا حول المجالس والمناظرات التي خاضها أستاذه هشام. لذلك لا يمكن أن يكون "أول من صنّف" يشير إلى البداية المطلقة، بل المقصود هو الشخص الذي جمع هذا الكتاب).

وهذا الاحتمالان كما ترى، لأنهما مبنيان أولاً: على تفسير (أول من تكلّم) بـ (أول من صنّف)، وهذا خلاف ظاهر العبارة.

وثانياً: هما مبنيان على أن المنظور كتاب المجالس، والحال بأن لعلي بن إسماعيل غير كتاب (المجالس) كتاباً في الإمامة سماه الكامل.

(الاحتمال الثالث: بالنظر إلى أن ابن ميثم كتب كتاباً عن الإمامة بعنوان "الكامل"، قد يكون المقصود بالعبارة "أول من صنّف" هو أول من كتب كتاباً عن الإمامة بعنوان الكامل).

ولعل هذا هو المنظور بعبارة: (أول من تكلّم) بمعنى أنه أول من كتب في باب الإمامة بنحو التوسع في (الكامل).

والحمد لله رب العالمين